صحة لان عبارة المص توهم خلاف المقصود وايض ذكرا لتصور يستغني عنه
اذ يكفيه ان يقول في الوهمي بان يكون بينهما شبه تماثل الخ وفي الخيالي بان
يكون بينهما تقارن الخ كذا في سم وبالتصور معتود الخ اي بعد تاويله
بالمتصور غلط لان المص قصد الفرار من عبارة السكاكي وقصد
بتغييره لعبارة الاصلاح وصرح بالبحث في عبارة السكاكي وحملها على السهو
من المطول وغ ق ومن محسنات الخ قضيته صحة عطف الاسمية
على الفعلية والعكس وفي المسئلة اقوال ثالثها الجواز في الواو فقط واضعفها
المنع مطلقا كما في المغني يس وكتب ايض ما نصه ومنها الاتفاق في الاطلاق
والقيد والاتفاق في طريق ذلك القيد بان يكون فيهما جملة او مفردا منع ق
بعد وجود المصحح قال في الاطول قلت الظاهر انه من المحسنات بالحسن
الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون البديع فهو ايض من
المجوزات التي لا بد للبليغ منها اه تناسب الجملتين الخ قال ع ق
ويتبين لك امكان التناسب وعدمه بان تعلم ان النسبة بين المسندين
على ثلثة اوجه احدها ان يكون المقصود تجريدها عن الخصوصية
ثانيها ان يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت او خصوص التجدد
ثالثها ان يكون المقصود نفس النسبة في ضمن اي خصوصية فيتعين
في الاول الاسمية في جملتيها فيقال زيد قايم وصديقه جالس
لان الاسمية لا تدل الا على مطلق الحصول بناء على انها لا تفيد الدوام
الا بالقراين او تتعين الفعلية فيهما بناء على ان الفعلية لا تدل على اكثر
من مطلق الثبوت فيقال قام زيد وقعد عمرو صاحبه فهذا الوجه لا محل
للاستحسان فيه وفي الثاني ان قصد التجدد فيهما معا تعينت الفعلية
فيهما او الدوام فيهما معا تعينت الاسمية او التجدد في الاولى والدوام
في الثانية تعينت الفعلية في الاولى والاسمية في الثانية او العكس
تعين العكس وهذا ايض لا محل للاستحسان فيه فهذان القسمان
فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن لانه تارة يجب التوافق
وتارة يجب التخالف فلا استحسان واما الثالث وهو الذي يقصد فيه
النسبة في ضمن اي خصوصية فهو الذي يتصور فيه الاستحسان فنقول
زيد

زيد قايم وصاحبه قاعد او قام زيد وقعد صاحبه اه ملخصا وراجعه في الاسمية
والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين مطول والفعليتين قال
في الاطول والمضارعيتين في الحالية والاستقبالية في المضي والمضارعة
قال محشيه في المطول وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين وكان ينبغي ذكره
في هذا الشرح ليكون توطئة لقوله الآتي او يراد في احداهما الاطلاق الخ يس
من غير تعرض اي تعرض لخصوصهما فلا ينافي انه قصد احدهما لا بعينه اما ان
قصد التجريد عن كل منهما فالتناسب واجب كما وضحه ع ق وكتب ايض قوله
من غير تعرض للتجدد اي مثلا بدليل قوله في تفسير المانع او يراد في احدهما
الاطلاق الخ سم للتجدد في احداهما الخ اي ومن غير تعرض للتجدد
فيهما او الثبات فيهما والا وجب التخالف في الصورة المفهومة من الشارح
والتوافق في الباقيتين قلت قام زيد وقعد عمرو الخ بحث في المثال
الاول فان فيه تعرضا للتجدد وفي الثاني بان فيه تعرضا للثبوت واجيب بان
المراد التعرض في القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ على انه قد يمنع
البحث في الثاني بان المسند فيه اسم فاعل وقد قال ابن الحاجب انه موضوع
للحدوث كذا في سم الا لمانع هو اختلاف القصد بالمعطوف
والمعطوف عليه اطول او يراد في احداهما الاطلاق الخ يوخذ منه
ان التوافق في الاطلاق والتقييد من المحسنات وهو كذلك كما يرشد
اليه من التبعيضية في المتن التقييد بالشرط اي فعل الشرط اي خلافا
كقوله تع وقالوا لولا انزل الآية فان جملة ولو انزلنا ملكا لقضي
الامر معطوفة بشرطها وجزائها على جملة قالوا بمتعلقها ولا يخفى
الجامع بينهما لان الاولى تضمنت ان نزول الملك فيها يقولون يكون على
تقدير وجوده سببا بنجاتهم وايمانهم وتضمنت الثانية ان نزوله
سبب لهلاكهم وعدم ايمانهم وسوق الجملتين لافادة غرض واحد
وهو بيان نزول الملك سببا له فقد اشتركتا في هذا المعنى وان كان
الصحيح ما افادته الثانية في نفس الامر منع ق ومنه قوله تعالى
وهذه بعكس تلك الآية السابقة منع ق فعندي الفا تعليلية
عطف على الشرطية قبلها وافادة التقديم الاشتراك في القصد انما هي

Copyright © King Saud University